E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/71
6 January 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ١٠	٢
أولا - صورة عامة للتطورات السياسية والعسكرية منذ تقديم التقرير السابق	١١ - ١٦	٤
ثانيا - حالة حقوق الإنسان منذ تقديم التقرير السابق	١٧ - ٥١	٥
ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات	٥٢ - ٧٢	١٦

مقدمـــة

١- عيـّن رئيس لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٨٤، لأول مرة، مقرراً خاصاً لكي يدرس حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وذلك بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في قراره ٣٧/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤. ومنذ ذلك الحين، ظلت اللجنة تجدد ولاية المقرر الخاص بصفة منتظمة في قرارات أيـّدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وطـُلب فيها إلى المقرر الخاص أن يقدم تقارير في هذا الشأن إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة. وترد التقارير الأولى في الوثائق E/CN.4/1985/21، وE/CN.4/1986/24 وE/CN.4/1987/22، وE/CN.4/1988/25، وE/CN.4/1989/24، وE/CN.4/1990/25، وE/CN.4/1991/31، وE/CN.4/1992/33، وE/CN.4/1993/42، وE/CN.4/1994/53 وE/CN.4/1995/64 وE/CN.4/1996/64 وE/CN.4/1997/59، بينما ترد التقارير الأخيرة في مرفقات الوثائق A/40/843 وA/41/778، وA/42/667 وCorr.1، وA/43/742 وA/44/669، وA/45/664، وA/46/606، وA/47/656، وA/48/584، وA/49/650، وA/50/567، وA/51/481 وA/52/493. وقد عـُيـّن المقرر الخاص الجديد المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، السيد شونغ - هيون بايك، في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٢- وفي الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، قررت اللجنة في قرارها ٦٥/١٩٩٧ المؤرخ في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ أن تمدد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة، وهو تمديد أقرّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٧٣/١٩٩٧ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٣- وبعد أن نظرت الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين في التقرير الذي قدمه إليها المقرر الخاص، قررت بموجب قرارها ١٤٥/٥٢ أن تـُبقي حالة حقوق الإنسان في أفغانستان قيد النظر خلال دورتها الثالثة والخمسين، وذلك على ضوء العناصر الإضافية التي توفرها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤- وبعد أن جددت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص في دورتها الثالثة والخمسين، ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، قام المقرر الخاص بزيارة مزار الشريف وبميان وحيرات وقندهار في أفغانستان في الفترة من ٢٧ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ١٩٩٧، وقام بزيارة إسلام آباد وبيشاور في باكستان في ٢٧ و٣١ تموز/يوليه و١ و٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، وذلك قبل وضع تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/52/493) في صيغته النهائية.

٥- وقبل أن يضع المقرر الخاص هذا التقرير في صيغته النهائية ، ولكي يكوّن فكرة عامة عن الحالة المشمولة بولايته، قام بزيارة إسلام آباد في باكستان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ و١٣ كانون الأول/ديسمبر كما زار بيشاور في ٥ و٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي أفغانستان قام بزيارة كابول في ٢ و٣ كانون الأول/ديسمبر كما زار قندهار، وفايز آباد، وجلال آباد، وشيبر جان، ومزار الشريف في الفترة من ٧ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٦- وفي أفغانستان، اجتمع المقرر الخاص في كابول مع رئيس المحكمة العليا، مولاي محمد آبسار؛ ورئيس إدارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مولاي كلام الدين؛ وقام بزيارة سجن بولي شرقي. وفي قندهار اجتمع مع حاكمها وعضو من أعضاء المجلس الأعلى لحركة طالبان، الملا محمد حسن؛ ومع الأمين العام والمتحدث باسم حركة طالبان الملا وكيل. وزار المقرر الخاص الجنرال إسماعيل خان في السجن. وفي فايز

أباد، اجتمع مع حاكم مقاطعة بدقشان، السيد سيد محمد أمين طارق وزار ملجأً للأيتام. واجتمع المقرر الخاص في جلال آباد مع رئيس فرع الهيئة القضائية للمنطقة الشرقية، مولاي قاريء محمد صديق. وزار أيضاً سجن جلال آباد. وسافر المقرر الخاص إلى شيبر جان حيث اجتمع مع الجنرال دوستم وزار عدداً من المواقع التي دفن فيها عديد من الناس. وقام أيضاً بزيارة مستشفى شيبرجان. وسافر المقرر الخاص إلى عدد من المواقع الكائنة بين مزار الشريف وحيراتان حيث دفن أيضاً العديد من الناس. وحينما كان في شمال أفغانستان قام بزيارة قريتي قيزيل آباد وشيخ آباد وتقعان بالقرب من مزار الشريف حيث أفيد عن قتل العديد من الناس في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ والتقى بمشايخ القرية. وفي مزار الشريف التقى المقرر الخاص بأحد أعضاء مجلس حزب الوحدة السياسي. واجتمع المقرر الخاص في جميع المدن التي قام بزيارتها في أفغانستان مع ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وغير الحكومية الوطنية والدولية فضلاً عن أفراد عاديين.

٧- وفي باكستان، التقى المقرر الخاص في إسلام آباد مع الأمين العام المساعد للشؤون الخارجية في باكستان، السيد إفتخار مرشد؛ ومع المدير العام لشؤون أفغانستان، السيد بيار مالك؛ كما التقى بمدير شؤون أفغانستان السيد أياز وزير؛ وبعدد من مسؤولي وزارة الخارجية. وأثناء وجوده في إسلام آباد التقى أيضاً بممثل حركة طالبان مولاي شهاب الدين ديلاور. وفي بيشاور قام المقرر الخاص بزيارة مخيم كاتشا غاري للاجئين الأفغان حيث التقى بمنسق المنطقة وبمرشدَيْن اجتماعيين من خلية الرعاية الاجتماعية التابعة لمفوضية اللاجئين الأفغان بمقاطعة الحدود الشمالية الغربية. وفي كل من إسلام آباد وبيشاور، التقى المقرر الخاص بممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وغير الحكومية الوطنية والدولية وكذلك مع أفراد عاديين.

٨- ويود المقرر الخاص أن يعرب عن خالص تقديره للسلطات الحكومية الأفغانية والباكستانية لما أبدته من تعاون تام معه خلال مهمته. كما يود أن يتوجه بالشكر إلى سلطات المقاطعات في كابول وقندهار وفايز آباد وجلال آباد وشيبرجان ومزار الشريف وكذلك إلى السلطات المحلية في قريتي قيزيل آباد وشيخ آباد لما قدمته له من مساعدات قيمة عند زيارته لتلك المناطق.

٩- ويود المقرر الخاص أن يتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان فضلاً عن بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان لما وفراه له من دعم لوجستي شديد الفعالية ومن مساعدة كريمة في الميدان.

١٠- ويتشرف المقرر الخاص بتقديم تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان بعد وضعه في صيغته النهائية في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٧/٦٥. وهذا التقرير يستوفي تقريره المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة (A/52/493) وينبغي الاطلاع عليه مقترناً بهذا التقرير.

أولاً - صورة عامة للتطورات السياسية والعسكرية منذ تقديم التقرير السابق

الحالة على خطوط الجبهة

١١- استمر الصراع في أفغانستان دون هوادة طوال عام ١٩٩٧. ووقعت أعمال عدائية مسلحة على عدد من الجبهات وأسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح. واستمر التحالف الشمالي، وهو ائتلاف فضفاض من خمسة أحزاب تشكل الجبهة الإسلامية والوطنية لإنقاذ أفغانستان، في التصدي لحركة طالبان. ويعتقد أن كلا الجانبين تلقيا من الخارج كميات كبيرة من المعدات العسكرية فضلاً عن أشكال أخرى من المساعدة.

١٢- وواصلت حركة طالبان السيطرة على كابول عاصمة أفغانستان وكذلك على مدن قندهار وحيرات وجلال آباد. ويتألف التحالف الشمالي من الحركة الإسلامية الوطنية لأفغانستان التي يرأسها جنرال عبد الرشيد دوستم؛ وحزب الوحدة الذي يرأسه السيد كريم خليلي فضلاً عن جناح منشق يقوده السيد حامد أكبري؛ وحزب الجماعة الإسلامية الذي يرأسه السيد برهان الدين رباني والقائد العسكري أحمد شاه مسعود؛ كما استمر حزب الحركة الإسلامية الذي يقوده الشيخ آسف محسني في السيطرة على مدن مزار الشريف وشيبرجان وميمنة وبميان وطلوقان وفايز آباد. وشنت حركة طالبان هجومين في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ضد التحالف الشمالي. ونشب قتال حاد بوجه خاص في مدينة مزار الشريف وحولها، وهي عاصمة مقاطعة بلخ في شمال أفغانستان. وأسفر القتال عن فقد عدد كبير من الأرواح في صفوف المحاربين والمدنيين على السواء، وكذلك أخذ عدد كبير من الأسرى. وبالإضافة إلى الخسائر الناجمة عن المعارك المسلحة، وُجهت مزاعم بوقوع حالات إعدام بإجراءات موجزة لعدد كبير من الأشخاص في المنطقة.

١٣- وفي بداية عام ١٩٩٧ استولت حركة طالبان على مواقع استراتيجية تقع في شمال كابول فضلاً عن عدد من المواقع. واستطاعت قوات حركة طالبان أيضا التقدم صوب مقاطعة بميان عن طريق وادي غورباند. غير أن هذه الفتوحات انتكست إلى حد ما في أيار/مايو وتحرك خط الجبهة إلى مسافة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ كيلومتراً شمال كابول. وتعرضت المدينة للقصف الجوي بالقنابل والضرب بالصواريخ والمدفعية في عدد من المناسبات مما أسفر عن حدوث عدد من الإصابات في صفوف المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك تشير التقديرات إلى أن حركة طالبان قد رحلّت في نهاية عام ١٩٩٧ بالقوة نحو ٠٠٠ ٢٥٠ من الوادي الشمالي ويقع إلى الشمال من كابول من أجل منعهم من تضخيم عدد الأعداء.

١٤- واستمر القتال أيضاً في مقاطعة بدغيس إلا أنه لم تقع أي تغييرات ذات شأن في خط الجبهة. ووقعت أعمال عدائية أيضاً في منطقتي كوندوز وتكهار. أما المناطق الأخرى التي تقع تحت سيطرة حركة طالبان فقد ظلت هادئة نسبياً. وقيل للمقرر الخاص مرة أخرى أن ٩٥ في المائة من سكان أفغانستان الذين يرفضون الحرب أصبحوا رهائن للمسلحين البالغ نسبتهم ٥ في المائة والذين ينتفعون من الحرب.

الحالة السياسية

١٥- أصبح الانقسام العرقي والديني، الذي أججه الدعم السياسي والعسكري الخارجي في أفغانستان، أشد عمقاً خلال الفترة قيد البحث. وحدثت انشقاقات أيضاً داخل حزب منفرد أو تجمع واحد، وبخاصة داخل التحالف الشمالي. وقد حاولت الأمم المتحدة مراراً أن تأتي بالأطراف المحاربة إلى مائدة المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاع وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل جميع الأطراف في البلد. غير أن هذه الجهود المبذولة من أجل إقرار السلام لم تسفر عن أي نتائج بسبب الشروط التي وضعها كلا الجانبين اللذين يبدو أنهما يحبذان في الوقت الراهن التوصل إلى حل عسكري للنزاع. كما أن الأعداد الكبيرة من الاصابات وأخـــذ الأسرى أثناء الأعمال العدائية المسلحة جعلت هذه المحاولات أشد صعوبة. ولقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/1997/894-A/52/682) إنه "من قبيل الوهم، في ظل هذه الظروف، الاعتقاد بأن السلام يمكن تحقيقه. إذ كيف يمكن فرض السلام على قادة الفصائل الذين عقدوا العزم على الاقتتال حتى النهاية والذين يتلقون امدادات من الأسلحة لا حد لها فيما يبدو، ممن يكفلونهم في الخارج؟ (الفقرة ٣٩)". وواصلت الأمم المتحدة عقد اجتماعات مع بلدان ذات نفوذ ومع أطراف معنية أخرى في أفغانستان طوال العام. وقرر المجتمع الدولي المضي في توحيد أنشطته في أفغانستان عن طريق وضع إطار استراتيجي لذلك البلد. واتخذت مبادرات للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع عن طريق إجراء حوار مشترك فيما بين الأفغان من جانب باكستان وجمهورية ايران الإسلامية وكذلك ضمن إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٦- وقد تعطلت الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بشكل خطير بسبب القتال والأعمال غير القانونية التي عمت بعد ذلك مزار الشريف. وأسفرت التهديدات والفوضى وأعمال السلب والنهب الواسعة النطاق عن قيام الأمم المتحدة بسحب موظفيها الدوليين والوقف الفعلي لأنشطتها في الشمال. وكان لعمليات السلب والنهب الواسعة النطاق التي قام بها على ما يبدو جميع الأطراف المتورطين في النزاع عواقب وخيمة للغاية بالنسبة لمخازن برنامج الأغذية العالمي في كل من مزار الشريف وحيراتان التي كانت تحتوي على القمح وزيت الطعام المخصص للسكان المحتاجين في وسط أفغانستان أثناء فصل الشتاء. ولم ترد أي أنباء بشأن توقيع العقاب على أولئك الذين قاموا بنهب مباني الأمم المتحدة. ولقد وجهت تهديدات في عدد من المناسبات ضد موظفي الأمم المتحدة، سواء في المناطق التي يسيطر عليها التحالف الشمالي أو في المناطق التي تقع تحت سيطرة حركة طالبان. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وبداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، قامت حركة طالبان بقصف مهبط الطائرات في بميان بالقنابل أثناء تسليم المساعدة الإنسانية الطارئة وكذلك أثناء وصول بعثة أمنية للأمم المتحدة.

ثانياً- حالة حقوق الإنسان منذ تقديم التقرير السابق

١٧- زادت حالة حقوق الإنسان في أفغانستان تدهوراً منذ تقديم تقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة. وكان عدم وجود سلطة مركزية ومؤسسات حكومية وكذلك استمرار القتال العنيف والخروج على القانون والفوضى التي عمت بعض مناطق من البلد عاملاً مساهماً هاماً. ومن أشد جوانب الحالة الراهنة لحقوق الإنسان خطورة حالات قتل المدنيين التي تفيد الأنباء بأنها وقعت في عدد من القرى حول مدينة مزار الشريف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ واكتشاف عدة مواقع بالقرب من شيبرجان ومزار الشريف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ دفن فيها عدد كبير من الناس يحتمل أن يكون البعض منهم قد أعدم بإجراءات موجزة.

وقام المقرر الخاص بزيارة عدد من هذه المواقع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويدعى أن حالات قتل إضافية وقعت في مناطق بولي خومري بمقاطعة بدغيس. وتشكل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. كما أن الآثار المتفاقمة للحرب الجارية على سكان أفغانستان إجمالاً، والتقسيم المتنامي للبلد على أسس عرقية ودينية وكذلك الممارسات الإدارية والاجتماعية لحركة طالبان، في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، وخصوصاً التمييز على أساس نوع الجنس، لا تزال تشكل مصدراً يبعث على القلق البالغ. وتفيد الأنباء بأن التقسيم على أساس عرقي أو ديني قد عرقل حرية التنقل إلى حد كبير، وبخاصة في مدن مثل كابول. ووصف عدد ممن تحدث إليهم المقرر الخاص الحالة العرقية في البلد بأكمله بأنها تبلغ حد التطهير العرقي. ووُصفت حالة النساء والفتيات الأفغانيات اللائي يشكلن ما يزيد على نصف سكان البلد بأنها "رهيبة وبشعة" حيث يستبعدن فعلياً من جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، في المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان في المقام الأول.

١٨- وبالنظر إلى ما تقدم ذكره، قرر المقرر الخاص ألا يتناول سوى أبرز وأحدث جوانب حالة حقوق الإنسان في أفغانسان في المناطق التي قام بزيارتها.

كابول

١٩- رغم أن المقرر الخاص لاحظ حدوث تغير ملحوظ في المناخ السائد في المدينة في مناسبات سابقة، فقد استطاع أن يلاحظ أن مدينة كابول قد تحولت فعلياً إلى "مدينة أشباح" خلال أحدث زيارة له. وقيل للمقرر الخاص إن الناس بوجه عام يفضلون البقاء في المنزل ولا يخاطرون بالخروج منه إلا إذا كانت لديهم مأمورية أو مهمة محددة يتعين القيام بها. وكان خوف الرجال والنساء من قيام رجال الشرطة الدينية بإيقافهم أو مضايقتهم بالاضافة إلى الانخفاض الشديد في القوة الشرائية للسكان نتيجة للوضع الاقتصادي السيء للغاية من العوامل التي جعلت شوارع المدينة مهجورة بالفعل في وضح النهار. وقد أُبلغ المقرر الخاص بأن رجال الشرطة الدينية يقومون بضرب أصحاب المتاجر الذين يتبين وجودهم في المتاجر في وقت الصلاة. وتفيد الأنباء بأن العقوبات المفروضة على بعض المخالفات تتراوح بين ١٠ جلدات و٤٠ جلدة. وقيل إن بعض الأشخاص تعرضوا للضرب على التعاقب في عدة نقاط تفتيش للشرطة الدينية. وتفيد الأنباء بأن تجمع ما يزيد على ٥ أشخاص يعتبر عملاً غير مشروع في كابول. وادُعي أيضاً أن محطة الإذاعة المحلية أذاعت أنه لا يحق لأي شخص انتقاد الحكومة. وقيل للمقرر الخاص أن تجاوزات حقوق الإنسان في كابول قد اصطبغت بالطابع المؤسسي بقدر أكبر وأصبحت أكثر منهجية وغدراً خلال الفترة قيد الاستعراض. ووُصفت بعض سياسات حركة طالبان بأنها متضاربة عن عمد.

٢٠- وقال رئيس إدارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) أثناء اجتماعه مع المقرر الخاص إنه، بالاضافة إلى الإدارة التي يرأسها، يتناول شؤون إقامة العدل المحكمة العليا ووزارة العدل والمدعي العام. وأوضح رئيس الإدارة أن على الإدارة القيام بدورين هما: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهي تأمر بالمعروف عن طريق دعوة الناس إلى القيام بأعمال الخير وتنهى عن المنكر بإبعاد الناس عن الجرائم وغيرها من الأنشطة المنافية للدين. وشبه عمل الإدارة بالمشورة التي يقدمها الأطباء في الطب الوقائي - بأن يقولوا للناس ما الذي ينبغي القيام به وما هي الأعمال الضارة بهم، مثل الميسر وغيره من الأعمال السيئة. وهذا الدور مكون من شقين عندما يكون هناك شيء سيئ: النصح والردع. وبوجه عام تتمثل مسؤولية

مكتبه في الحفاظ على الشريعة في البلد. وواجبه هو وقف الأعمال السيئة. غير أنه من واجب الشرطة عند حدوث شيء ما إجراء تحقيق في الأمر وإحالته إلى كبير القضاة والنائب العام.

٢١- ووجه المقرر الخاص سؤالاً إلى رئيس الإدارة الذي بيده القول الفاصل عن طول اللحى الذي تنص عليه الشريعة. وتم إبلاغه بأن إدارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تتناول على وجه الحصر الحوادث والجرائم الاجتماعية والدينية البسيطة، فتسدي النصح وتوقع العقوبة. وتصدر الأوامر عن طريق الإذاعة والصحف والمساجد. وذكر رئيس الإدارة أن أهم شيء عند وقوع أي كارثة هو انقاذ حياة الناس وبعدئذ تقديم الغذاء والمأوى. وأشار إلى أن الجرائم الرئيسية التي كانت سائدة قبل قدوم حركة طالبان هي أعمال السلب والنهب والقتل والاغتصاب واختطاف الطائرات واختطاف الأشخاص. واختتم كلامه قائلاً إن أفغانستان تحتاج إلى المساعدة من المجتمع الدولي في جميع الميادين.

٢٢- وتم إبلاغ المقرر الخاص بوجود ثلاث درجات من المحاكم في كابول هي: المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا. وقيل إن المسائل الهامة تمر عبر جميع الدرجات الثلاث. غير أنه يمكن في حالات القتل تجاوز الدرجات الثلاث إذا أصدر القائد الأعلى لحركة طالبان، الملا محمد عمر، مرسوماً بالإعدام. وبوجه عام تفيد الأنباء بأن الملا عمر يراجع جميع أحكام الإعدام. بيد أن مصادر مختلفة أبلغت المقرر الخاص بأنه يمكن اعتقال أشخاص بصورة تعسفية في كابول، أحياناً كنزوة عابرة، دون إخطار وزارة العدل أو وزارة الداخلية. وادُعي أنه جرى أحياناً احتجاز أشخاص تم اعتقالهم خارج نطاق القضاء في مبنى وزارة بعينها. وأُفيد عن وجود ارتباط مباشر بين الاعتقال التعسفي والفشل العسكري لحركة طالبان. وتفيد الأنباء بأنه يمكن أيضاً أخذ الأشخاص كرهائن أحياناً حسب موطنهم الأصلي ويمكن الافراج عنهم مقابل دفع مبالغ كبيرة من المال. وتفيد الأنباء أن الاحتجاز في جميع أنحاء البلد من جانب القادة المسلحين الأفراد يمكن أن يكون رسمياً أو غير رسمي ويمكن أن يتم في مراكز احتجاز غير رسمية، بما في ذلك منازل خاصة. وقُدم إلى المقرر الخاص مثال على عدم وجود حكومة مركزية فعالة ذات سلطة محددة الملامح بحالة ملا (رجل دين) محلي كان قد قرر حبس شخص معين. وعلى الرغم من أن أسرة الرجل قد حصلت حسبما يقال على رسالة من القائد الأعلى لحركة طالبان، الملا محمد عمر، بالإفراج عنه، فإن الإفراج الفعلي قرره رجل الدين المحلي في نهاية المطاف.

٢٣- وأُبلغ المقرر الخاص باحتجاز عدد كبير من الأشخاص في كابول. وأبلغه رئيس المحكمة العليا في كابول أنه تم احتجاز ٥٠٠ ١ شخص بناء على براهين قاطعة. وقام المقرر الخاص بعد ذلك بزيارة سجن بولي شرقي بالقرب من كابول وأُفيد أنه يضم قرابة ٧٥٠ سجيناً. ولا يوجد فيه حسبما يقال أي امرأة أو قاصر دون ١٥ سنة من العمر. وقيل للمقرر الخاص إن الأشخاص المحتجزين ارتكبوا جرائم كبرى ضد الحكومة في كابول. وقد تم القبض على معظمهم عند خطوط الجبهة أو بالقرب منها غير أنه تم القبض أيضاً على البعض منهم في كابول. وقُدم البعض إلى المحكمة بينما يجري التحقيق مع آخرين. وتُفيد الأنباء بأن سلطات السجن تقدم الغذاء والملبس كما أنها تسمح بالزيارات يومي الأحد والاثنين. وقيل إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بزيارة السجناء الذين يمكنهم أن يقدموا إليها شكاوى. ويقال إن سلطات السجن وافقت على التماس السجناء بقضاء وقت أكبر في الهواء الطلق أثناء النهار. ولا تتاح سوى الكتب الدينية. وسأل المقرر الخاص السجناء، في حديثه معهم في ساحة السجن وداخل المبنى على السواء، عن موطنهم الأصلي: شاريكار، باغرام، بانجشير، كوندوز. واستطاع أن يلاحظ أن عدداً كبيراً من السجناء ينتمون فيما يبدو إلى أقلية الهزارة العرقية الدينية (من المسلمين الشيعة).

٢٤- وتحدث المقرر الخاص، في زنزانة زارها في السجن، إلى شخص من مقاطعة باميان أصلاً لكنه كان يقيم في كابول ويعمل سائقاً. وذكر هذا الشخص أنه كان في طريقه إلى كابول قادماً من مقاطعة باغلان وقُبض عليه بالقرب من باغرام شمالي المدينة. وذكر السجين أن الذين قبضوا عليه موجودون في السجن أيضاً. وقال سجين آخر استجوبه المقرر الخاص أنه لم يُقَدم إلى المحاكمة وأنه لا يعرف التهمة الموجهة إليه. وقال إنه قُبض عليه وأُرسل إلى مؤسسة أمنية وأنه لم يعامل معاملة سيئة. وقال أحد السجناء إنه يعتقد، بما أن حالة الحرب سائدة في البلد، أنه يجري القبض على الأشخاص ويتم احتجازهم كي يجري تبادلهم عند انتهاء الحرب. وذُكر أن ممثلاً عن المحكمة العليا يأتي إلى السجن مرة كل أسبوع.

٢٥- وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٤٠ في المائة من الاحتياجات إلى المساعدة الإنسانية الدولية في كابول وحدها ناشئة عن السياسة التي تتبعها حركة طالبان إزاء النساء. وقال رئيس المحكمة العليا في كابول للمقرر الخاص إنه مع وجود العديد من خطوط الجبهة حالياً في البلد ومع العجز عن تحصيل الضرائب ودفع المرتبات، لا يمكن في الوقت الراهن تناول مسألة تعليم وتوظيف الإناث. وأضاف أيضاً أن تعليم النساء ينبغي أن يكون محدوداً إذ يجب عدم تعريض النساء للإثم عن طريق التعليم. وأبلغ المقرر الخاص أن مجلس شورى العلماء في قندهار سيقوم بالبت في الأمر في نهاية المطاف وذكر أنه قد طلب من كل مقاطعة من المقاطعات التي تقع تحت سيطرة حركة طالبان والبالغ عددها ٢٣ مقاطعة إرسال ثلاثة ممثلين عنها للمشاركة في مجلس الشورى هذا. وتجدر الإشارة إلى أن المقرر الخاص اجتمع بالفعل مع أعضاء المجلس المذكور قبل استكمال تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين وأُتيحت له الفرصة لسماع وجهات نظرهم. وأُبلغ المقرر الخاص أثناء آخر زيارة له إلى كابول أن الحالة فيما يتعلق بتعليم وتوظيف الإناث لم تتغير إلى الأفضل على الإطلاق وأن النساء يجردن بصورة متزايدة من صلاحياتهن. وفي تطور غريب إلى حد ما أُبلغ المقرر الخاص بأن التحرش الجنسي قد ازداد في كابول منذ أن جعلت حركة الطالبان ارتداء النساء للنقاب (البرقع) الذي يغطيهن من أعلى الرأس إلى أخمص القدمين إلزامياً. ويقال إن ارتداء النقاب الذي يرى البعض أنه يثير الاستفزاز كان له أثر عكسي وقيل إن النساء يتعرضن بصورة متزايدة لمعاكسات بذيئة أثناء انتظارهن عند مواقف الحافلات. وقيل للمقرر الخاص إن الصبي البالغ عمره أربع سنوات يعتبر مقبولاً كمرافق لامرأة متعلمة بالغة.

٢٦- ومن المسائل الأخيرة التي تثير أشد القلق وتمس النساء تلك الأوامر الصادرة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن وزارة الصحة العامة لحركة طالبان بإبعاد الموظفات من المرافق الطبية في كابول وإغلاق الخدمات المقدمة للنساء في جميع مستشفيات البلد، باستثناء عدد قليل يسمح لها بعلاج الحالات الطارئة. وصدرت الأوامر بتركيز الخدمات الطبية للنساء في مستشفى واحد يعمل بالكاد نظراً لنقص المعدات والموظفين المؤهلين. وبالاضافة إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات فإن هذا يعني أن مدينة يقدر عدد سكانها بنحو ١,٢ مليون نسمة لا يوجد لما يزيد عن نصف عدد سكانها سوى مرفق طبي يحتوي على ٤٥ سريراً للمرضى الداخليين، به طبيبة جراحة مؤهلة واحدة لكن لا توجد به أي معدات لإجراء العمليات الجراحية. وفي تطور ايجابي لاحق، أُبلغ المقرر الخاص أثناء زيارته لكابول أنه تم تغيير هذه السياسة إلى حد كبير وأن لجنة صحية تتألف من ممثلين عن الوزارات وكذلك ممثلين عن المجتمع الدولي قد أنشئت في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وقيل إن فريقاً عاملاً سيقوم بالتوسط بين السلطات والمجتمع الدولي والموظفين الطبيين. ويقدر أن نحو ٤٠ في المائة من الأطباء الخصوصيين قد غادروا كابول وأن ٧٠ في المائة من الطبيبات أغلقن عياداتهن الخاصة.

٢٧- واستُرعي انتبـــاه المقرر الخاص إلى حادثة شديدة الخطورة وقعت في كابول - قيل إنها ليست حالة منفردة - تفيد الأنباء بأنها قد وقعت بعد إعلان اكتشاف قبور جماعية في شمال أفغانستان يُعتقد أنها تحتوي على جثث أشخاص قتلتهم حركة طالبان. وطبقاً للمصادر يقال إن ثلاثة أطفال دون ١٤ سنة من العمر، هم فتاة وصبيان، جميعهم من أقلية الهزارة العرقية قد اغتصبتهم عصابة وتم تشويه أعضائهم التناسلية. وقيل إن من الصعب للغاية تناول حالات الاغتصاب وعواقبها في السياق المحلي التقليدي والديني. وقد انزعج المقرر الخاص لمعرفة أن الأشخاص الذين ينتمون إلى أقلية الهزارة العرقية يجدون صعوبة في التنقل بحرية ودخول المستشفيات في كابول وذلك بسبب التقسيم المتزايد للبلد حسب السلالات العرقية. وبسبب القيود اللوجستية، لم يتمكن المقرر الخاص من مناقشة المعلومات المذكورة أعلاه مع السلطات المختصة بحركة طالبان في كابول.

٢٨- واستُرعي انتباه المقرر الخاص أيضاً إلى النتائج المفزعة التي خلصت إليها دراسة أُجريت في كابول بين ما يزيد على ٣٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٨ سنوات و١٨ سنة قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بنشرها في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وكشفت هذه الدراسة أن ٩٠ في المائة من الأطفال يعتقدون أنهم سوف يلقون مصرعهم أثناء النزاع. وفي الفترة بين ١٩٩٢ و١٩٩٦ شهدت نسبة ٧٢ في المائة من الأطفال حالة وفاة في أسرهم شملت ٤٠ في المائة منها وفاة أحد الوالدين. ولقد شهد جميع الأطفال تقريباً أعمال عنف أثناء القتال. ورأى نصفهم تقريباً أشخاصاً وهم يُقتلون أثناء الهجمات بالمدافع والصواريخ بينما شاهد ثلثي الأطفال جثث أو أجزاء من جثث وعانت أغلبية الأطفال من صدمات نفسية خطيرة تبدت في شكل كوابيس وقلق ومشاكل تتعلق بنقص التركيز وفقدان الشهية. وأشار نصفهم تقريباً إلى الخوف باعتباره أقوى المشاعر. وتوقع قرابة ثلاثة أرباع الأطفال الذين جرى استطلاع آرائهم أنهم لن يظلوا على قيد الحياة حتى سن الرشد.

٢٩- وقيل للمقرر الخاص إن تغذية معظم سكان كابول تعتبر عند الحد الأدنى. ويبلغ اجمالي نسبة سوء تغذية الأطفال نحو ٦,٨ في المائة بينما تعاني نسبة ١,٣ في المائة من الأطفال من سوء تغذية حاد يمكن بمرور الوقت أن تترتب عليه عواقب خطيرة جداً بالنسبة للنمو البدني والفكري يتبدى في شكل وقف النمو الطبيعي للمخ والتخلف العقلي. وقيل للمقرر الخاص إن سكان كابول يعانون نفسياً من اضطرابات عصابية تأتي عقب الصدمات النفسية. وقيل إن معدل الانتحار بين النساء في ازدياد.

٣٠- وأُبلغ المقرر الخاص أثناء زيارته الأخيرة لكابول أن سلطات حركة طالبان أطلقت النار مؤخراً على نحو ٧٠ استاذاً ومحاضراً من جامعة كابول ومعهد الفنون التطبيقية بدعوى ارتباطهم بالسلطات الشيوعية السابقة. ولم تتم الإفادة عن إمكانية الاستئناف. ويُدعى أن الأشخاص المعنيين، وقيل إن البعض منهم قد استبدلوا بأشخاص من غير العلماء، سوف يسمح لهم بالعمل بالقطاع الخاص. وقيل إن عملية التطهير قد تتعلق بأشخاص كانوا في يوم من الأيام أعضاء في الحزب الشيوعي أو أشخاص وُجه إليهم المديح على خدماتهم أثناء الحكم الشيوعي أو أولئك الذين تلقوا الدراسة في الاتحاد السوفياتي السابق وغيره من البلدان الاشتراكية سابقاً وفي جمهورية ايران الاسلامية والهند وتركيا أو أولئك الذين سافروا إلى هذه البلدان. وأُبلغ المقرر الخاص أن هذا الإجراء يعتبر ضربة شديدة للأوساط الأكاديمية في كابول مما خفض عددها بمقدار الثلث. وتفيد الأنباء بأن عمليات التطهير التي تقوم بها لجنة يرأسها وزير العدل لحركة طالبان مستمرة وأنها شملت أيضاً ٤٨ موظفاً في وزارة الصحة العامة لحركة طالبان و١٢٢ مدعياً عاماً عسكرياً. وقيل إن

أشخاصاً على المستوى الإداري قد استبدلوا بمشايخ (ملالي) مما قوض من قدرات الجهاز الإداري في البلد بدرجة أكبر. وبالإضافة إلى الاعتبارات العقائدية وصفت عمليات التطهير أيضاً بأنها تصفية حسابات.

قندهار

٣١- تحدث المقرر الخاص فور وصوله إلى قندهار مع أحد الموظفين الدوليين للأمم المتحدة كان قد حضر اجتماعاً لمجلس محلي في مقاطعة قندهار حضره أيضاً الحاكم المحلي ورئيس القضاة. وقيل إن القاضي المحلي قرأ رسالة من القائد الأعلى لحركة طالبان، الملا محمد عمر، جاء فيها: '١' ينبغي وجود مسجد في جميع القرى؛ '٢' ينبغي أن يؤدي الناس الصلوات الخمس يومياً؛ '٣' ينبغي لجميع الأُسر إرسال أطفالها الذكور والإناث على السواء إلى المدرسة حتى سن ١٢ سنة. وينبغي إرسال الفتيات إلى المدرسة حتى يتعلمن كيف يقرأن ويكتبن. وقيل إن القاضي قد سأل بعد ذلك الأمم المتحدة عن موعد افتتاح مدارس البنات.

٣٢- وقيل للمقرر الخاص إن حملة مكثفة للتجنيد الإجباري جرت في مقاطعتي قندهار وهيلماند، ولا سيما في القرى، حيث لوحظ تغيب واضح للشبان. وقيل له إن حركة طالبان لا تثق في سكان مدينة قندهار إذ أنهم ينظرون إلى رجال الحركة باعتبارهم محتلين. وأُبلغ المقرر الخاص أن أحد المراكز المحلية لمنظمة الأغذية والزراعة يقع في منطقة مجاورة قد صودر واستخدم في أغراض التجنيد. وقيل له إن بعض القرى قد أقامت مراكز ملاحظة لمراقبة فرق التجنيد.

٣٣- والتقى المقرر الخاص بحاكم قندهار وكذلك الأمين العام والمتحدث باسم حركة طالبان. وقد أبلغا المقرر الخاص بالتقارير الواردة من سجناء سابقين لحركة طالبان كانوا محتجزين لدى أعضاء التحالف الشمالي بشأن المعاملة التي تلقوها. وطبقاً للروايات أُجبر بعض السجناء على التبرع بالدم. وقيل إنهم لم يتلقوا أي علاج طبي وأنه وضعت على جروح البعض منهم قطع من القماش مرشوشة بالملح. وتفيد الأنباء بأن سجناء حركة طالبان المحتجزين في بانجشير لا يتلقون سوى سلطانية صغيرة تحتوي على خليط من الرز والبازلاء يومياً. وعرض على المقرر الخاص شريحة دائرية صغيرة من الخبز قيل إنها تشكل الغذاء اليومي للسجين في المتوسط.

٣٤- وقام المقرر الخاص، أثناء وجوده في قندهار، بزيارة الجنرال اسماعيل خان في السجن بعد أن سلمه إلى حركة طالبان مع عدة مئات من قواته الجنرال عبد المالك عندما انضم إلى الحركة في أيار/مايو ١٩٩٧. وقد أبلغه المقرر الخاص أنه قد انضم إلى التماس عاجل أرسله مقرران خاصان آخران لحقوق الإنسان يطلبان فيه منحه معاملة إنسانية. وبدا السيد اسماعيل خان في صحة جيدة ولم يقدم أي شكوى بخصوص معاملته. وأعرب عن الأمل في أن تتاح له الفرصة لتبادل المراسلات مع أسرته مرة أو مرتين شهرياً على الأقل. وأبلغ المقرر الخاص أنه يقضي وقته وهو يقرأ القرآن والكتب الدينية الاسلامية وأنه مستعد لقراءة كتب أخرى إذا أُتيحت له.

فايزآباد

٣٥- قام المقرر الخاص بزيارة مدينة فايزآباد، عاصمة مقاطعة بدقشان، ويتراوح عدد سكانها ما بين نحو ٧٠ ألف و٨٠ ألف نسمة. أما المقاطعة فيبلغ عدد سكانها مليون نسمة ويسيطر عليها حزب الجماعة

الاسلامية السياسي. وأُبلغ المقرر الخاص أن المقاطعة تعتبر تقليدياً من المناطق التي تشح فيها الأغذية، ولا سيما خلال أشهر الشتاء. وقيل له إن الحالة الاقتصادية سيئة وأن الأفيون يعتبر من المحاصيل النقدية. والزراعة وتربية الحيوانات هي الأنشطة الاقتصادية الرئيسية بالإضافة إلى نسج السجاد واستخراج الأحجار شبه الكريمة. وأدت الحالة الاقتصادية السيئة ونقص الأغذية إلى ارتفاع الأسعار أثناء الشتاء بينما أُضيرت البيئة نتيجة لقطع الأشجار لاستخدامها كحطب للوقود. وتقوم الأمم المتحدة بتنفيذ برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب في المقاطعة فضلاً عن تقديم مساعدة غذائية طارئة وكذلك التغذية في المؤسسات. ويجري أيضاً العمل في مرفق لإمدادات المياه في فايزآباد وورشة لتقويم الأعضاء وصنع الأطراف الصناعية. وقدم المجتمع الدولي ائتمانات مصغرة للأعمال والمشاريع الصغيرة لصالح النساء مثل أعمال التفصيل والخياطة ونسج السجاد. ويقدم المجتمع الدولي أيضاً المساعدة إلى مؤسسة ترعى مدمني المخدرات. وتبلغ نسبة سوء التغذية في المقاطعة ١١ في المائة. وهناك مدارس عديدة تمارس عملها لكنها تفتقر إلى المواد المدرسية ويبلغ عدد المعلمات ٧٠٠ ١ معلمة من مجموع ٧٠٠ ٣ معلم في المقاطعة. وتفيد الأنباء عن وقوع حوادث أمنية من حين إلى آخر يعود منشؤها إلى الفقر والقتال. وأُبلغ المقرر الخاص بإعدام شخص علناً بعد أن حكمت عليه محكمة عامة بالإعدام لارتكابه عدة جرائم قتل رغم تلقيه تحذيرات متكررة فيما يتعلق بسلوكه. ويقال إن رئيس حزب الجماعة الاسلامية، برهان الدين رباني، قد أيد الحكم.

٣٦- والتقى المقرر الخاص بحاكم بدقشان الذي أبلغه بعدم وجود أي تمييز على أساس نوع الجنس في المقاطعة وأن حالة الطقس تؤثر تأثيراً كبيراً على الحياة وأن المنطقة ليست خالية من الألغام البرية المتبقية من الغزو السوفياتي. وصودفت مشاكل عديدة في ميدان الصحة وقيل إن المستشفيات تعاني من نقص المعدات. وهناك حاجة خاصة إلى الأدوية والمواد الغذائية أثناء فصل الشتاء. ويوجد لدى المقاطعة ٠٠٠ ١٨ موظف مدني لكن لا تتوفر لها اعتمادات مالية لدفع المرتبات. والتعليم مختلط حتى الصف السادس وبعد اتمام المدرسة الثانوية. وتوجد كلية لتدريب المعلمين ومدرسة للتمريض وكلية للزراعة لكن لا توجد أي جامعة في المقاطعة. ويأمل الحاكم في تهيئة فرص للعمل من شأنها أن تدر دخلاً وأن تصرف الناس عن زراعة نبات الخشخاش. وثمة حاجة أيضاً إلى البذور والأسمدة. وقام المقرر الخاص أيضاً، أثناء زيارته لفايزآباد، بزيارة ملجأ أيتام يسع ٤٠ طفلاً من الجنسين يذهبون جميعاً إلى المدرسة. وقيل إن معظم الأطفال قد فقدوا آبائهم وأن أمهاتهم فقيرات جداً لا يستطعن إطعامهم. وقامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية بتقديم المساعدة إلى ملجأ الأيتام.

جلال آباد

٣٧- أُبلغ المقرر الخاص بعدم وجود أي تعليم على الاطلاق - ولا حتى مدارس لتعليم القرآن - للفتيات في جلال آباد. وقيل له إن بعض النساء في المدينة ممن اعتبرن فاسقات قد قتلن في ظروف غامضة. وتفيد الأنباء أن عدداً من النساء المتعلمات في المدينة تعرضن للتهديد والمضايقة من جانب حركة طالبان. وتفيد التقارير بأن أحد الملالي ينتمي إلى حركة طالبان معروف عنه تحرشه بالنساء ومع ذلك فإنه لم يسجن إلا عدة أيام فقط. وزار المقرر الخاص السجن المركزي حيث يحتجز ٣٢ سجنياً سياسياً و٤٤ مجرماً عادياً و٥ سجينات و٤ أطفال. وتفيد التقارير أنه يسوَّى بين السجناء السياسيين وأسرى الحرب الذين يضمون أشخاصاً ينتمون إلى أقليات عرقية ودينية تقاوم في الوقت الراهن حركة طالبان في ميدان القتال. وقبض على عدد كبير من الأسرى على خط المواجهة بغرض تبادلهم. وقيل إنه لا يوجد سوى معلم واحد ومعلمة

واحدة للسجناء وأن مهامهما غير واضحة. وقد عولجت مشاكل الأغذية والملابس في السجن بمساعدة عدد من الوكالات الدولية. إن الزنزانات ليس بها تدفئة كما يبدو إلا أنها نظيفة نسبياً.

٣٨- وقابل المقرر الخاص في جلال آباد رئيس فرع الهيئة القضائية للمنطقة الشرقية (مقاطعات كونار ونانغارهار ولاغمان) الذي أبلغه بعدم وجود أي مدع عام حكومي وأنه يمكن لأي شخص أن يرفع دعوى أمام الهيئة القضائية. وفي حين أن الدعاوى الجنائية والمدنية لها إجراءات قضائية منفصلة فإن التقسيم بين الاختصاصات الجنائية والعسكرية غير واضح. ويوجد لدى كل منطقة قاض كما تعتبر المحاكم المحلية محاكم عليا. ولا تتمتع الهيئة القضائية بسلطات مستقلة تمكنها من تقرير الأشخاص المؤهلين للعمل كقضاة أو تعيين القضاة أو إعمال ورصد تنفيذ المراسيم الصادرة بالعفو. وقيل للمقرر الخاص إنه يشترط لتولي منصب القاضي أن يكون الشخص ملماً بالتعاليم الاسلامية ومتخرجاً من مدرسة دينية ولديه خبرة. ويعين رئيس قضاة المحكمة العليا في كابول قضاة المحاكم المحلية ويقوم كذلك بتعيين قضاة المحكمة المحلية والمحكمة العليا (محكمة مقاطعة جلال آباد). وأُبلغ المقرر الخاص أن المحاكم تنظر في العديد من المنازعات المتعلقة بالأراضي وهي من مخلفات النظام الشيوعي. ولا يوجد أي نظام محدد لتقديم المساعدة القانونية. ويمكن لإدارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) توقيع العقاب على الأشخاص الذين ينتهكون قواعد اللباس بصورة مستقلة عن الهيئة القضائية. وفيما يتعلق بالسجناء السياسيين أُبلغ المقرر الخاص أن معظمهم أسروا على خطوط الجبهة وينتظرون عمليات تبادل الأسرى. وتفيد التقارير أنه تم الإفراج عن العديد من السجناء الذين ينتمون إلى حكومة رباني. ولا توجد أي محكمة خاصة للأحداث.

٣٩- وفيما يتعلق بالتعليم، أبلغ رئيس الهيئة القضائية المقرر الخاص أن الاسلام لا يمنع أي شخص قط من الذهاب إلى المدرسة وأن زوجة النبي شخصياً كانت تقوم بتعليم أُناس آخرين. غير أنه يجب أن تكون المرأة محجبة بالكامل. وسيقت الحالة الحرجة الراهنة في ميدان القتال ونقص الأموال الناتج عنها باعتبارهما من الأسباب المبررة لعدم وجود تعليم للنساء. وقيل للمقرر الخاص إن الاشتباكات على خط الجبهة لا تترك أي وقت للتعليم. وذكر رئيس الهيئة القضائية أن من المهم فرض قيود على تعليم الفتيات في المدينة. ومن شأن ذلك أن يسمح باستئناف التعليم في المدن طبقاً للشريعة وبشرط ارتداء الحجاب. وذكر أنه إذا لم يتم التدريس طبقاً لتعاليم الإسلام فإن البلد سوف تسوده شريعة الغاب والبلد في الوقت الراهن ليس مستعداً لتعليم الاناث. أما في القرى فتشير التقارير إلى عدم وجود أي مشاكل ووجود العديد من المدارس. وتفيد التقارير بأن السلطات أجبرت على فرض القيود في المدينة نظراً لتراث التساهل الذي خلفته الحكومة السابقة. وذكر رئيس الهيئة القضائية أن الخبرة تبين ضرورة توجيه شعب أفغانستان إلى الطريق السوي بالقوة وأنه لا يمكن مطلقاً احترام القواعد والتنظيمات إذا نُفذت في مناخ سلمي.

شيبرجان

٤٠- قام المقرر الخاص وفريقه التابع للأمم المتحدة، الذي ضم ممثلاً عن بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان وكذلك خبيراً في الطلب الشرعي وفرته للمقرر الخاص المنظمة غير الحكومية "جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان" هو دكتور مارك سكينر، بزيارة مدينة شيبرجان عاصمة مقاطعة جوزيان، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بغرض التفتيش على مواقع تحتوي على ما يسمى بـ "قبور جماعية" أُعلن عن وجودها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وكان من أحد المهام التي ينبغي القيام بها تحديد ما إذا كانت

الجثث لأشخاص تعرضوا لحوادث في المعارك الحربية أم لأشخاص تم إعدامهم، وكذلك تحديد عددهم التقريبي وكيف لقوا حتفهم.

٤١- وأفادت الادعاءات بأن مواقع الدفن في شمال أفغانستان ربما تحتوي على ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ جثة لمحاربين من حركة طالبان في أغلب الظن كانت قد أسرتهم قوات التحالف الشمالي بقيادة جنرال عبد المالك بهلوان، نائب الجنرال عبد الرشيد دوستم، قائد الحركة الإسلامية الوطنية لأفغانستان الذي أُرغم على اللجوء إلى النفي في تركيا. وتحالف الجنرال عبد المالك لفترة وجيزة إلى حركة طالبان في أيار/مايو ١٩٩٧ أثناء أول هجوم لها على مدينة مزار الشريف، عاصمة مقاطعة بلخ. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٣ ٠٠٠ شخص من طالبان من المحتمل أن يكونوا قد وصلوا إلى شمال أفغانستان في ذلك الوقت. وكانوا يعانون من إصابات شديدة للغاية بعد أن عاد الجنرال عبد المالك إلى إنحيازه للتحالف الشمالي ووحد صفوفه معه لطرد طالبان. وطبقاً لبعض التقديرات من المحتمل أن يكون عدة مئات إن لم يكن مايزيد على ألف محارب من حركة طالبان قد قتلوا أثناء الهجومين اللذين قاموا بهما على شمال أفغانستان في أيار/مايو وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٧. وتشير التقديرات إلى أن عدداً يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ محارب من حركة طالبان قتلوا في مزار الشريف وحدها. ويقدر أيضا أن نحو ٢ ٠٠٠ محارب من حركة طالبان قد أخذوا كأسرى. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تُمنح قط على الرغم من طلباتها المتكررة فرصة للوصول إلى سجناء التحالف الشمالي بمن فيهم أولئك السجناء الذين قام الجنرال عبد المالك باحتجازهم.

٤٢- واجتمع المقرر الخاص، فور وصوله إلى شيبرجان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، مع الجنرال دوستم الذي أطلعه على مسألة القبور الجماعية وأبلغه أن مواقع الدفن ربما تحتوي على أكثر من ٢ ٠٠٠ جثة حيث لا ينتمي جميع أولئك المدفونين فيها لحركة طالبان. وذكر أنه قد تبين أنه كان من بين الأشخاص الذين قتلوا حينما كان في المنفى في تركيا في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ قادة مشهورون ينتسبون للحركة الإسلامية الوطنية لأفغانستان وتجار وغيرهم من الشخصيات المحلية اللامعة يزعم أن رؤوس البعض منهم قد قطعت. وأوضح للمقرر الخاص أن رجال الدين يجدون صعوبة في دفنهم على النحو اللائق وذكروا أنهم لا يستطيعون أداء الشعائر الدينية لجثث مقطوعة الرأس. وزعم الجنرال دوستم أن نائبه السابق الجنرال عبد المالك هو الذي أمر بعمليات القتل. وبخلاف قتل سجناء حركة طالبان بوصفهم معارضين عسكريين سابقين ومحتملين، قدمت مزاعم بأن عمليات القتل الأخرى قد ارتكبت على سبيل الانتقام وبخاصة للثأر من قتل شقيق الجنرال عبد المالك وهو رسول بهلوان في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وكذلك بغرض القضاء على المعارضين السياسيين والعسكريين المحتملين، بما في ذلك من صفوف الأشخاص الموالين للجنرال دوستم.

٤٣- وبعد الاجتماع، صاحب الجنرال دوستم المقرر الخاص وفريقه في زيارة عدد من مواقع الدفن بالقرب من شيبرجان. وفي الليلة نفسها، صاحب المقرر الخاص إلى موقع أبعد، يقع أيضا بالقرب من شيبرجان حيث يُزعم إلقاء أشخاص في تسعة آبار للمياه. وقام خبير الطب الشرعي بعد ذلك بتشريح عشر جثث تحولت إلى هياكل عظمية (متحللة) من منطقة تمثل تُسعَ تل من التراب المطمور بالعظام في مقلب زبالة يوجد في قرية تقع على بعد ٣ كيلومترات تقريباً غرب شيبرجان وهو أول جزء من الموقع الأول الذي زاره المقرر الخاص. وهذه الجثث حسب قول خبير الطب الشرعي هي جثث لأفراد جميعهم من الذكور الشباب يرتدون الملابس الصيفية. والكثير منهم مصابون بجروح شديدة ربما كانت قاتلة من جراء اطلاق الرصاص على أجزاء مختلفة من الجسم. وتدل الشواهد على أن فردين كانا قد تلقيا علاجاً طبياً. وكان لا يزال في

ملابس عدة أشخاص منهم طلقات من الذخيرة لم تستخدم. وخلص خبير الطب الشرعي إلى أن هؤلاء الأفراد أصيبوا في المعارك. وليس هناك أي دليل يثبت أنهم سجناء أعدموا عن عمد. ومن هنا فإن المنطقة الوحيدة التي فحصها خبير الطب الشرعي بالتفصيل لا تؤيد الرواية التي سردها الجنرال دوستم على المقرر الخاص.

٤٤- وحسب قول خبير الطبيب الشرعي تختلف الصورة في الموقع الذي توجد به الآبار التسعة. وتردد المزاعم أنه تم إلقاء بضع مئات من الأسرى عنوة في الآبار ولم يجر الحفر بعد داخل هذه الآبار. غير أن الآبار التسعة جميعاً تبين مسار طريق مدكوك بجرافة متجه إلى فتحة البئر. ووجد أن سبعة آبار مسدودة بالتراب؛ وأن هناك بئرين مفتوحين فيهما مياه يمكن رؤيتها على عمق يبلغ عشرة أمتار تقريباً، وتوجد في جميع الآبار التسعة خراطيش رصاص فارغة. وتوجد في ثلاثة آبار أدلة تبرهن على وجود ألغام مضادة للأفراد وكذلك قنبلة يدوية واحدة. ووجد خبير الطب الشرعي قطعتين من جمجمة بشرية بالقرب من التراب الذي يسد أحد الآبار.

٤٥- وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، صحب الجنرال دوستم المقرر الخاص وفريقه إلى امتداد طريق سريع بين مدينتي مزار الشريف وحيراتان في شمال أفغانستان أيضاً، حيث أمكن مشاهدة العديد من الجثث في مواقع عدة. وفي مكان بعينه، كان هناك دليل واضح على أن الضحايا قد قيدوا فرادى أو جماعات في نفس الوقت. وكانت هناك خراطيش رصاص كثيرة فارغة كما كانت الجثث ملقاة ومغطى معظمها بالرمال في صف على أحد جانبي سلسلة من التلال. ولم تعرف هوية الأفراد على وجه اليقين.

٤٦- وخلص خبير الطب الشرعي إلى أنه يوجد في منطقتين من المناطق الثلاث الواقعة في شمال أفغانستان التي قام بزيارتها أدلة يمكن أن تدعم المزاعم بوقوع تجاوزات لحقوق الإنسان. ويرى من الضروري أن يعود فريق محايد من المحققين المستقلين إلى فحص المناطق بأسرع ما يمكن من الناحية اللوجستية وذلك بهدف جمع المزيد من الأدلة لتقرير ما إذا كانت الجرائم البشعة المزعومة قد وقعت بالفعل وتحديد أعداد الضحايا المعنيين.

منطقة مزار الشريف

٤٧- واغتنم المقرر الخاص فرصة وجوده في منطقة مزار الشريف لزيارة القرى التي تفيد الأنباء بأن قوات حركة طالبان ارتكبت فيها مجازر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وذلك أثناء هجومها الثاني على مدينة مزار الشريف ضد سكان القرى الذين ينتمون إلى أقلية الهزارة العرقية. وقام أولاً بزيارة قرية قيزيل أباد حيث التقى في المسجد بشيوخ القرية والملا المحلي. وذكروا له أن قوات حركة طالبان وصلت إلى القرية بعد ظهر أحد الأيام وبدأت تطرق الأبواب وتسأل عن الأسلحة. فإذا قال لهم الشخص الذي فتح الباب إنه لا يوجد لديهم أي أسلحة أطلقوا النار عليه في التو واللحظة أمام أسرته. ويزعمون أنه إذا قام شخص بتقديم سلاح لهم قاموا على الفور بإطلاق النار عليه بنفس السلاح. وقيل أيضا إن عدداً من الفلاحين من القرية قتلوا في الحقول، وأفيد بأن البعض منهم قتلوا بأدواتهم الزراعية. كما تم اصطحاب مجموعة مكونة من ١٤ أو ١٥ شاباً من القرية إلى المطار القريب حيث عذبوا وأعدموا بعد ذلك. وقيل للمقرر إنه تم قتل مجموع قدره ٥٣ قروياً في قيزيل أباد وأن ٢٠ منزلا قد أشعلت فيها النيران. وتجول المقرر الخاص حول القرية واستطاع ملاحظة مقابر عدد من الأشخاص الذين قتلوا في موقعين. وقيل للمقرر الخاص إن عمليات القتل

قد نفذت لأسباب دينية إذ أن القرويين ينتمون لطائفة شيعة الهزارة وكذلك لدواعي الثأر لأن القرية قاومت بشراسة حركة طالبان أثناء هجومها الأول على مدينة مزار الشريف في أيار/مايو ١٩٩٧.

٤٨- وفي نفس السياق، قام المقرر الخاص بزيارة قرية شيخ أباد وتقع في منطقة دهداي بالقرب من مزار الشريف حيث التقى في المسجد بالشيوخ المحليين وملاّ القرية. وقيل له إن جميع السكان قد هربوا من القرية خوفاً من قدوم قوات حركة طالبان فيما عدا أكبرهم سناً. وأفادت الأنباء بأن قوات حركة طالبان دخلت القرية وعذبت وقتلت المسنين وقامت بتشويه وبتر أعضاء بعض جثثهم. وقيل إن ٣٠ شخصاً من المسنين قـُتلوا في شيخ أباد. وعلى الرغم من أنه قيل إن قوات حركة طالبان هي التي قامت بعمليات القتل فإن أهالي القرية يعتقدون أنه يمكن أيضا أن تكون قوات قادة الباشتون المحليين الذين انضموا إلى حركة طالبان هي التي قامت بعمليات القتل. وقيل للمقرر الخاص إن عمليات قتل مماثلة وقعت أيضا في عدد من القرى الأخرى في المنطقة. وبسبب القيود اللوجستية، لم يتمكن المقرر الخاص من مناقشة الادعاءات المذكورة أعلاه مع السلطات المختصة بحركة طالبان في كابول.

٤٩- وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، طلب المقرر الخاص قبل مغادرة شيبرجان رؤية آبار المياه التي ما زال يستخدمها رعاة الغنم المحليون.

٥٠- وزار المقرر الخاص مستشفى مدينة شيبرجان حيث قابل ثلاثة أسرى من مقاطعة بدقشان قامت حركة طالبان باحتجازهم في قندهار. وبدا على الثلاثة جميعاً الهزال وطلبوا علاجاً طبياً. وقالوا للمقرر الخاص إنه كان يتعين عليهم هم الثلاثة أن يتقاسموا شريحة واحدة طويلة من الخبز كغذائهم اليومي الوحيد.

<u>باميان</u>

٥١- تابع المقرر الخاص عن كثب الحالة في إقليم هزاراجات بوسط أفغانستان الذي يضم مقاطعة باميان. وقد فرضت حركة طالبان ما يشكل حصاراً على اقليم هزاراجات ومعظم سكانها من الأشخاص الذين ينتمون إلى أقلية الهزارة العرقية. ولم يسمح بدخول أي أغذية أو أدوية إلى المنطقة منذ آب/أغسطس ١٩٩٧. ويقطن اقليم هزاراجات ١,٢ مليون نسمة وقيل إن أربع مناطق في باميان وواحدة في مقاطعة غور المجاورة كانت أشد المناطق تأثراً حيث يواجه نحو ٠٠٠ ١٦٠ شخص احتمال التعرض للمجاعة بسبب الفيضانات وتلف المحاصيل وانعدام سـُبل الحصول على المعونة الغذائية. والسبيل الوحيد لدخول هذا الاقليم الذي لا تسيطر عليه قوات حركة طالبان يقع في الشمال حيث لا تسمح الحالة الأمنية وتضاريس الأرض الوعرة بمرور قوافل الأغذية، ولا سيما في فصل الشتاء. وقد رفضت حركة طالبان مراراً وتكراراً مرور المساعدة الإنسانية براً عبر المناطق التي تقع تحت سيطرتها خشية احتمال وقوعها في أيدي المحاربين الأعداء. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر وبداية كانون الثاني/يناير، قصفت بالقنابل مدرج هبوط الطائرات في باميان بينما كانت الطائرات التي تقل إمدادات الأغذية على الأرض. وتكرر قصف مهبط الطائرات بالقنابل بينما كانت طائرة أخرى للأمم المتحدة على الأرض. وقال ممثل حركة طالبان في إسلام أباد للمقرر الخاص إن باميان لم تتعرض لحصار إذ يمكن الوصول إليها من شمال البلد حيث قال إن قوات التحالف الشمالي قامت بنهب مستودعات الأمم المتحدة التي تحتوي على الأغذية المخصصة لهزاراجات علماً بأن الأهالي المقيمين فيها ينتمون إلى هذا التحالف الشمالي. وذكر أنه إذا كان أهالي باميان في حاجة، فإن حركة طالبان مستعدة للترحيب بهم في مخيمات مقاطعة نانغارهار التي يسودها مناخ أدفأ.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٢- تدهورت حالة حقوق الإنسان في أفغانستان طوال عام ١٩٩٧ كما أخذت الأعمال العدائية المسلحة بين الفصائل المتحاربة شكل مواجهة عنيفة ذات خصائص عرقية ودينية. ويتعرض حق الشعب الأفغاني في الحياة لتهديد خطير ومستمر نظراً لتكثيف الأعمال العدائية، التي تشمل الانتماءات العرقية والدينية، وتصاحبها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان مثل حالات الإعدام والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاعتقال التعسفي والسلب والنهب والاضطهاد بلا سبب. وأدت هذه الحالة إلى عنف غير مسبوق مما أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح.

٥٣- ويدين المقرر الخاص بأشد العبارات جميع أشكال الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والأعمال العدائية المسلحة التي تسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح فضلاً عن جميع أشكال التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة. ويشجب بوجه خاص جميع عمليات القتل التي وقعت شمال أفغانستان. ويود المقرر الخاص أن يؤكد التزامه الحازم بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فضلاً عن التزامه بحماية جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٥٤- إن عدم مراعاة القوانين الدولية المتعلقة بالحرب والقواعد الإنسانية داخل وخارج المناطق التي تدور فيها المعارك في أفغانستان أمر واسع الانتشار. كما أن الافتقار التام والمتكرر إلى الوعي والإلمام بالمسؤوليات القانونية الناشئة عنها من جانب المحاربين الأفراد والقادة العسكريين في الميدان على السواء قد أسفر عن عدة أمور منها إساءة معاملة أسرى الحرب وفرض أوضاع احتجاز لا إنسانية. ولما كانت الأعمال العدائية المسلحة بين الفصائل المتحاربة تتسم بأبعاد عرقية ودينية شديدة الوضوح، لا يتم التمييز في إدارة شؤون القضاء الجنائي بين أسرى الحرب والسجناء السياسيين والأشخاص المحتجزين لأسباب دينية. كما لا يجري التمييز دائماً بين المحاربين والمدنيين عند تبادل الأسرى.

٥٥- وزار المقرر الخاص في شمال أفغانستان عدداً من المواقع التي يوجد بها ما يسمى بـ"المقابر الجماعية" التي أُعلن عن وجودها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وذلك بهدف تكوين فكرة عامة والإلمام بالحالة السائدة. وعاون المقرر الخاص أثناء زيارته الأولية لتقصي الحقائق في الموقع خبير في الطب الشرعي قام بإجراء تحقيق محدود بواسطة أخذ العينات.

٥٦- وزار المقرر الخاص أيضاً في شمال أفغانستان قريتين من بين القرى التي تفيد التقارير بوقوع مذابح للمدنيين فيها وأبلغه الشيوخ المحليون بما حدث.

٥٧- والمقصود أن يكون التحقيق الموقعي الأولي تمهيدياً وينبغي أن يُسفر عن إجراء تحقيق آخر مستفيض لجميع المواقع المعنية.

٥٨- إن انتهاكات حقوق المرأة في أفغانستان جسيمة إلى حد أنها تشكل تهديداً خطيراً على تمتع المرأة حتى بأبسط الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان حيث يستمر حرمان المرأة من سبل الوصول إلى التعليم والعمل.

٥٩- وعلى الرغم من المناشدات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي فقد استمر الحصار المتعمد للطرق في المناطق التي تقع تحت سيطرة حركة طالبان كما ظلت الأعمال المخالفة للقانون وقطع الطرق سائدة على طول الطرق التي يسيطر عليها ما يدعى بالتحالف الشمالي وتؤدي إلى المقاطعات التي تشمل منطقة هازاراجات المنعزلة الواقعة في وسط أفغانستان مما قد يفضي إلى حدوث مجاعة وما يصحبها من محن يواجهها السكان المدنيون. وبالإضافة إلى ذلك، قامت قوات حركة طالبان بعمليات قصف جوي لمطار باميان أثناء نقل الأغذية بالجسر الجوي للأمم المتحدة وكذلك حين كانت طائرة بعثة أخرى للأمم المتحدة على مدرج الهبوط.

٦٠- ويمثل إنتاج المخدرات وتجهيزها في أفغانستان وتصديرها منها حيث تخضع أكبر مساحة من المناطق المنتجة لنبات الخشخاش لسيطرة حركة طالبان، عقبات خطيرة تحول دون مكافحة المخدرات في العالم أجمع. ويعرب المقرر الخاص عن الأمل في أن يجري التقيد بتنفيذ الاتفاق المعقود بين برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وحركة طالبان بالقضاء تدريجياً على زراعة الخشخاش في المناطق التي تقع تحت سيطرتها ورصد تنفيذه بدقة شديدة.

التوصيات

٦١- بما أنه لم يلاحَظ إحراز تقدم كبير حتى الآن في تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير السابقة للمقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، تظل هذه التوصيات سارية.

٦٢- وينبغي لجميع أطراف النزاع في أفغانستان أن تمتنع عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة تلك الانتهاكات التي تصل إلى حد القيام بعمليات الإعدام خارج نطاق القانون وبإجراءات موجزة والإعدام التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وينبغي وقف جميع الأعمال العدائية المسلحة على الفور والبحث عن حل بالتفاوض.

٦٣- وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في كيفية القيام بحملة للتوعية والتثقيف شأن الالتزامات والواجبات الدولية التي تقتضيها قوانين الحرب والقانون الإنساني الدولي. وينبغي لجميع الأطراف المشتركة في النزاع المسلح في أفغانستان التقيد بتلك الأحكام بهدف وضع حد للمعاناة التي تصيب سكان أفغانستان أو تخفيف حدتها، مما يسهم في إنقاذ الأرواح الأفغانية. ويرى المقرر الخاص أن قيام المتحاربين من كلا الجانبين بانتهاك قوانين الحرب والعجز عن منع هذه الانتهاكات يعود إلى حد كبير إلى عدم إلمامهم بالتزاماتهم ومسؤولياتهم القانونية. وهذا الجهل لا يؤدي إلى ارتكاب أعمال وحشية فردية فحسب بل ويؤدي أيضاً إلى حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مثل المذابح والإبادة الجماعية.

٦٤- ولقد حاول المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية، مراراً وتكراراً تنفيذ سياسة "العمل البنّاء" مع المحاورين الأفغان فيما يتعلق بقضايا مثل الحق في تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، ولا سيما في ميدان تعليم وتوظيف الإناث، عن طريق توفير عدة أمور من بينها الحوافز الاقتصادية. ولا يمكن توقع حدوث استجابات ملموسة لهذه الجهود في جميع أنحاء أفغانستان في الوقت الراهن. إلا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتابع بنشاط هذه الجهود المبذولة من أجل إجراء حوار بناء ومفيد للطرفين. وينبغي دعوة القادة الأفغان إلى مراعاة الحد الأدنى من المعايير الدولية فيما يخص المسائل

المتعلقة بنوع الجنس، إذ أن العمل البنّاء أكثر فعالية من العقوبات. ويجب الوفاء بالحد الأدنى من المقتضيات اللازمة بحيث لا يحدث أي تمييز آخر بين الجنسين. ولم يتم الوفاء بهذه المقتضيات في معظم أنحاء أفغانستان في الوقت الراهن رغم من أنها ليست مجرد شرط أساسي للحصول على المعونة الأجنبية بل تعتبر أيضاً شرطاً لا بد منه كي تظل أفغانستان عضواً في المجتمع الدولي، وبخاصة كعضو في الأمم المتحدة.

٦٥- وربما يكون لفرض العقوبات وغيرها من أشكال ردع منتهكي حقوق الإنسان تأثير طفيف لفترة زمنية معينة لكنه لن يؤدي في نهاية المطاف إلى تيسير المراعاة المستدامة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. غير أنه ينبغي لوكالات المعونة الدولية أن تولي قدراً أكبر من الاهتمام للمناطق التي تُتبع فيها سياسات تكفل احترام حقوق المرأة وتعزيزها وأن تقدم لها المساعدة على سبيل الأولوية.

٦٦- ولا بد للأمم المتحدة ومن واجبها، بوصفها المدافع العالمي عن حقوق الإنسان، أن تتصدى لأفعال وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مثل المذابح. وينبغي للأمم المتحدة أن تجري تحقيقاً دقيقاً وكاملاً عن جميع عمليات القتل، بما في ذلك "المقابر الجماعية"، في شمال أفغانستان من أجل البحث عن منتهكي حقوق الإنسان المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع ومعاقبتهم. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون يقظة وأن تمنح الأولوية لحماية حقوق الإنسان لقطاعات كبيرة من سكان أفغانستان من الأعمال الوحشية مثل المذابح. ولا يمكن أن يكون الصمت هو استراتيجية المجتمع الدولي.

٦٧- ويدعو المقرر الخاص إلى عقد مشاورات في إطار المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن كيفية وقف هذا المد الجديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها كلا الجانبين المتورطين في النزاع في أفغانستان. ويعرب عن القلق الشديد إزاء الحلقة المفرغة من عمليات الانتقام بما في ذلك العمليات التي تتخذ شكل مذابح، وهي القضية التي أثارها العديد من الأفغان، ولا سيما في ضوء الكميات الضخمة من الأسلحة والذخائر الموجودة في البلد وسهولة توافرها.

٦٨- إن عملية التقدير الظاهري وتقصي الحقائق الأولى التي قام بها المقرر الخاص وخبير الطب الشرعي الذي أُتيح له لا تكفي للوفاء بدور الأمم المتحدة في سياق هذه الانتهاكات المأساوية لحقوق الإنسان. ومن أجل تكوين صورة شاملة عن جرائم القتل التي ارتكبها جميع الأطراف، وبخاصة في شمال أفغانستان، يلزم إجراء تحقيق كامل يشارك فيه خبراء في الطب الشرعي وغيرهم من الأخصائيين. وينبغي، احتراماً للضحايا بل ومن اجبنا تجاههم، العثور على أولئك المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان وجميع قواعد القوانين الإنسانية والتحقيق معهم وتوقيع العقاب عليهم من جانب السلطات المختصة إذا ثبتت التهمة عليهم وذلك تجنباً لتغذية المزيد من الاستياء العرقي ولردع هذا السلوك غير المشروع في المستقبل.

٦٩- وبالإشارة تحديداً إلى الأماكن التي زارها المقرر الخاص في شمال أفغانستان بما فيها المقابر الجماعية والمدافن، من الأهمية بمكان أن يقوم فريق محايد من المحققين المستقلين ببعثة أخرى لتقصي الحقائق حالما يتاح ذلك من الناحية اللوجستية وذلك بهدف جمع المزيد من الأدلة لتقرير إن كانت الفظائع المدعاة قد ارتُكبت بالفعل ومتى ارتكبت وعدد ضحاياها. ومن المفترض أن يشمل التقرير، قدر المستطاع،

تحديد هوية الضحايا وفئاتهم فضلاً عن طريقة الوفاة وسببها. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب في هذا الصدد للاستراتيجيات التي اقترحها دكتور سكينر وما قدمه من توصيات (انظر المرفق).

٧٠- وفيما يتعلق بالقرى التي تقع بالقرب من مدينة مزار الشريف حيث يُدعى أن جنود حركة طالبان قاموا بتعذيب مدنيين وقتلهم يمكن، كما حدث مع القريتين اللتين قام المقرر الخاص بزيارتهما، استخراج الجثث، بعد الحصول على إذن بذلك، لتبيُّن مدى صحة ادعاءات مثل بتر ساق أحد القتلى المسنين.

٧١- وفيما يتعلق بالتقييم القانوني للسلوك المعني، ينبغي تشكيل فريق خاص من الخبراء المحققين يتألف من خبراء في الطب الشرعي والعمليات العسكرية وكذلك في مجال الملاحقة القضائية لانتهاكات القوانين الدولية للحرب والمعايير الانسانية والفصل فيها. ويمكن أن يضم الفريق أيضاً إذا ارتئ ذلك مناسباً، مدعياً عاماً له خبرة بالمرافعات في هذا النوع من القضايا حتى تزداد فرص الحصول على حكم بالإدانة بمقتضى القانون الدولي.

٧٢- وحتى لا تُستغل الفظائع المرتكبة في تحقيق أغراض سياسية قدر الإمكان، وبغية إجراء تحقيق موضوعي وبحث مستقل، يتعين بذل الجهود من أجل ضمان التعاون الكامل اللازم من جميع الأطراف المشتركة في النزاع المسلح الدائر في أفغانستان.

- - - - -